

كلمة ونص

يونس خلف

جامعة في الحسكة..
الحل الأمثل!

في الوقت الذي يكون فيه ثمة إجماع على توافر كل المبررات والعوامل التي تجعل من إحداث جامعة في الحسكة مطلباً ملحاً وتتوافر كل العوامل لتنفيذ هذا المطلب، وفي الوقت الذي يزيد من هذه العوامل أهمية وقيمة إضافية واقع الحال الذي يؤكد اليوم أن الجامعة موجودة على أرض الواقع في الحسكة من حيث عدد الكليات والطلاب والكادر والدوام، وأمام هذا الواقع الذي يتفق الجميع على أنه أكبر من الإمكانيات ولا بد من توسيع دائرة الاهتمام والدمج والصلاحيات للوضع القائم الذي هو بحجم الجامعة، يبقى التسجيل في كلية طب الأسنان معلقاً بعد أن تم إحداث الكلية والدوام فيها.

لقد نجحت الجهات المعنية بالحسكة في توفير كل ما هو مطلوب ويمكن سواء لجهة المقرات أم البنية التحتية وكل ما يوفر الخدمات الأساسية الضرورية ليلقى قرار تطبيق القبول بهذه الكلية مستمراً، وهنا يبدأ أول الأسئلة المشروعة: لماذا هذا القرار وما مبرراته؟

المعطيات التي تنفي وجود مبررات موضوعية لقرار لجنة القبول هي أن كلية طب الأسنان بالحسكة وصلت إلى مرحلة تجاوزت فيها حالة الولادة المتعثرة بعد أن بلغ عدد العيادات السنوية فيها تسع عيادات كلفت ملايين الليرات وبعد أن عالجت آلاف المرضى مجاناً وقدمت لهم العلاج، وكانت إدارة فرع الجامعة كما علمنا بصدد شراء جهاز تصوير أشعة لتقديم المزيد من الخدمات المجانية، فإذا ذهبنا مع أصحاب الشأن الذين أصدروا القرار ناقشنا معهم الأسباب الافتراضية بأن الأمر يتعلق بالكوارث التدريسية فإن معظم كوارث جامعة الفرات اليوم هم في الحسكة ومعظم الكليات تفقر للكوارث التدريسية، وبالتالي فإن ذلك ينسحب على كل الكليات فهل يتم إغلاقها أيضاً؟ والأمر الآخر هو لماذا لا يتم تسريع الإجراءات المتعلقة بتهيئة الكوارث وإيفاد الكوارث للتخصص من الكفاءات الموجودة بالحسكة؟ وماذا ننتظر حتى نبدأ بالتأسيس لتوفير الكوارث الدائمة والمستقرة؟

السؤال يتطلب من أصحاب القرار الوقوف عند تداعيات وأثار إيقاف القبول بهذه الكلية وتكثيرهم بأن قانون إحداث جامعة الفرات والكليات التابعة لها في الحسكة جاء لحدث نقله نوعية في مسيرة التعليم العالي ليس في المنطقة الشرقية فحسب، بل في القطر بأكمله فاستقطبت جامعة الفرات أبناء محافظات الرقة ودير الزور والحسكة بشكل خاص وأبناء المحافظات الأخرى بشكل عام ما خفف العبء الثقيل الذي كانت تنوء تحت وطأته الجامعات الأربع نتيجة تزايد عدد الطلاب الذين يتابعون تعليمهم الجامعي، وانطلقت جامعة الفرات بقوة وتحد الواقع والزمن واستطاعت في فترة زمنية قصيرة جداً أن تكون في مصاف الجامعات الأخرى من حيث المستوى التعليمي والبنية التحتية والمستلزمات والنشاطات الثقافية والتدريبية، واليوم أبناء الحسكة يترقبون إحداث جامعة المسؤولة على وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي تركت الأسعار لوفى لا يعلم أحد مغربها من مشرقها.

بورصة أسعار المأكولات الشعبية في صعود بطرطوس لا تعرف من الهبوط إلا تسعيرة الترمين التي تركت التجارة الكبار يسرعون كما يحلو لهم ويصبح التاجر الصغير وسط تلك الأرباح.

وفي جولة لـ«الوطن» على بعض المطاعم الشعبية بطرطوس أكد أصحابها أنه منذ أطلقت وزارة التجارة الداخلية للتاجر حرية التسعير للمواد الداخلة في صناعة المأكولات الشعبية جئت الأسعار فارتفع سعر

حليب الأطفال قطع نادر بحماة..

نقيب صيادلة حماة لـ«الوطن»: الشركة المنتجة توزعه بالقطعة والدفعة الأولى وُزعت على دفتر العائلة!



حماة- محمد أحمد خيازي

مهما حاولت البحث عن علبة حليب أطفال بصيديات حماة فلن تجدتها، وإذا أسعك الحظ ووجدتها فسعرها نحو ٣٨٠٠٠ ليرة على أقل تقدير، أي زيادة نحو ٢٠٠٠ ليرة عن سعرها الرسمي! العديد من المواطنين بينوا لـ«الوطن»، أنهم يضطرون لشراء علبة الحليب وخصوصاً «نان» بأي سعر كان، ليوفروا الحليب لأطفالهم الرضع، وأوضح آخرون أن حليب الأطفال نادر جداً في معظم الصيديات، وقد بحثوا عنه في عدة مناطق بالمحافظة أيضاً عبر أصدقاء ومعارف، ولكن من دون جدوى.

وذكرت أمهات أنهن استعضن عن حليب الأطفال المفقود، بالموز الذي يخلطه بالخلاط ليصبح سائلاً، ويعطعن أطفالهن ممن تزيد أعمارهم عن السنة، ويحتاجون حليب «نان ٢» أو «كيجوز»، وأوضح أن الموز متوافر بكثرة وأرخص من الحليب، يكفي للبتنا بـ ٧٥٠ ليرة والصومالي بـ ١٥٠٠ ليرة! وأنه رغم غلته يظل أرخص من الحليب المفقود، أو الصعب الحصول عليه.

على حين بينت أمهات مرضعات أنهن لا يجدن بديلاً عن الحليب لأطفالهن الذين لم تتجاوز أعمارهم الـ٥ أشهر، ولذلك يحاول أزواجهن الحصول عليه تهرباً من إحدى الدول المجاورة، مثل لبنان أو

أمهات استعضن عنه بالموز وأخريات بالمهرب

الأردن أو العراق، ويسعر خيازي. وبين عدد من الصيادلة لـ«الوطن» أن حليب الأطفال شبه مقطوع، فالكميات التي تردهم من شركة «سنلته» قليلة جداً جداً، وأوضح بعضهم أنهم يستجيبون لرقبة بعض الأصدقاء والمعارف، بتأمين علبة أو اثنتين من هنا أو هناك، ولكن بسعر مكلف بحسب

أوضح أنه تم استرجار كمية لصيدلية النقابة المركزية بحماة، وتم توزيعها للمواطنين بموجب «دفاتر العائلة»، وهناك دفعة ثانية تنتظر إسلامها قريباً ليصار لتوزيعها بالطريقة ذاتها. ولقت الفا إلى أن السعر الرسمي لعلبة «نان ١ و٢» نحو ١٨٨٠٠ ليرة، وعلبة «كيجوز ٢» نحو ١٥٣٠٠ ليرة.

أجور السائقين الذين يحضرونه لهم من دول الجوار. ومن جانبه، بين نقيب صيادلة حماة بدري الفا لـ«الوطن»، أن الحليب قليل جداً، فالشركة المنتجة توزع لكل صيدلاني علبة أو اثنتين فقط، إلى أن التوزيع بالقطعة وليس كما كان سابقاً بالطر الذي يجوي ٢٤ علبة.



ارتفاع غير مسبوق.. الصمون به ٩ آلاف والكعك يتجاوز الـ١٥ ألفاً والخبز السياحي حتى ٨ آلاف دراسة لتعويم الأسعار في الأفران السياحية الخاصة والقرار لوزارتي الصناعة وحماية المستهلك

الاجتماعات واكتفت الوزارة بـ«التسوية» دون أي جدوى من كل الاجتماعات، مؤكداً أن طرح تعرفه جديدة لن ترضي المحال والمعلمين وخاصة مع التغيير اليومي للأسعار.

وأضاف: إن الأمر يتطلب تدخلاً واضحاً في هذا القطاع وصولاً إلى أسعار محددة توأمت الكلف الكبيرة لأصحاب المحال من ارتفاع سعر المازوت والتفتين الكبير للكهرباء، وسط مخاوف من التوقف الأكبر لمزيد من المحال بعد رمضان، ما يتطلب إجراءات منسقة وحلول مرضية في ظل الواقع الاقتصادي الراهن، وخاصة أن هذا القطاع يشكل مصدر دخل لعدد من العائلات.

وفي السياق، تم الاتفاق على رفع توصية إلى وزارة الصناعة تقضي بتعويم الأسعار بالنسبة للأفران السياحية، وفي حال الموافقة من التجارة الداخلية يضع كل فرن أسعاراً خاصة به حسب مواصفاته ونوعية المنتجات المقدمة، ما يحلף المتنافسة أيضاً بين المحال ويوازي الكلف الكبيرة للأفران.

وعلمت «الوطن» أن اتحاد الجمعيات الحرفية في دمشق اتخذ قراراً بفضل الخبز السياحي عن الترمين بغاية تعويم الأسعار في الأفران السياحية بما يشمل الكعك والضمون والخبز السياحي، على أن يرفع القرار (التوصية) إلى وزير الصناعة والاتحاد العام للحرفيين وصولاً إلى صدور القرار اللازم من الوزارات المعنية.



البقاعي لـ«الوطن»: نصف المحال أغلقت وأربعة اجتماعات مع «التموين» لم نخرج منها بنتيجة!؟

وبين البقاعي أنه استعصى وضع تسعيرة جديدة للكعك والضمون والخبز السياحي رغم عقد ٤ اجتماعات مع وزارة التجارة الداخلية وذلك في ظل التغيير اليومي مقارنة مع ٢٠٠٠ فرن خاص خلال الفترة الماضية، في ظل المعاناة الكبيرة للمعلمين المهنة، مؤكداً أنه لم يصل إلى نتيجة من

والمعجنات بدمشق وريفها ممدوح البقاعي أن نصف المحال أغلقت منذ بداية العام وحتى تاريخه، بحيث يعمل حالياً ١٠٠٠ فرن مقارنة مع ٢٠٠٠ فرن خاص خلال الفترة الماضية، في ظل المعاناة الكبيرة للمعلمين المهنة، مؤكداً أنه لم يصل إلى نتيجة من

والمعجنات بدمشق وريفها ممدوح البقاعي أن نصف المحال أغلقت منذ بداية العام وحتى تاريخه، بحيث يعمل حالياً ١٠٠٠ فرن مقارنة مع ٢٠٠٠ فرن خاص خلال الفترة الماضية، في ظل المعاناة الكبيرة للمعلمين المهنة، مؤكداً أنه لم يصل إلى نتيجة من

فادي بك الشريف

متابعة لما طرحته «الوطن» حول الارتفاع الجنوني لعدد من السلع والمواد الغذائية بما في ذلك مأكولات «الفراء» ذوي الدخل المحدود، سجلت أسعار الكعك والضمون والخبز السياحي ارتفاعاً قياسياً في أسواق دمشق تحت مبررات اعتدنا على سماعها، وهو ما انعكس بطريقة أو أخرى على أسعار المأكولات الشعبية الملزمة باستخدام الخبز السياحي والضمون.

هذا ووصل سعر كيلو الضمون في الأسواق إلى ٩ آلاف ليرة ومن المتوقع أن يصل لـ ١٠ آلاف خلال شهر رمضان مقارنة مع سعره الحالي ٤ آلاف ليرة، كما يباع سعر كيلو الكعك بـ ١٦ ألف ليرة سورية وأكثر من ذلك في عدد من المحال مقارنة مع ٩٦٠٠ ليرة سعره الرسمي.

كما يصل سعر كيلو الخبز السياحي في السوق إلى ٨ آلاف ليرة مقارنة مع ٣٢٠٠ ليرة السعر الرسمي، مع وجود اختلاف طفيف بين محل وآخر، وسط وجود أعباء كبيرة يتكدها العاملون في هذا المجال. وأكد أصحاب عدد من المحال أن سبب هذه الأسعار يعود إلى ارتفاع التكاليف الخاصة، تاهيك عن تأثير عوامل الطاقة والضررائب المرتفعة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن»، أكد رئيس الجمعية الحرفية لصناعة الخبز والكعك